الأمم المتحدة

UNW/2015/10

Distr.: General
21 July 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥
١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*
حوار منظم بشأن مسألة التمويل

مذكرة استراتيجية بشأن تعبئة الموارد

موجز

تقدَّم هذه المذكرة الاستراتيجية عن تعبئة الموارد استجابةً للمقرر ٦/٢٠١٤ الصادر عن المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتشكل جزءا من حواره المنظم بشأن تمويل الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ومن المقرر إجراء الحوار في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥، في سياق قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

وتسلّط هيئة الأمم المتحدة للمرأة الضوء في هذه المذكرة على الموارد اللازمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية بالكامل وتحقيق نتائج تحويلية في حياة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وتعرض الهيئة بعض المخاطر التي قد تنجم عن عدم بلوغ المستوى الكافي للتمويل، إلى جانب الخطوات التي اتخذتها للاقتراب تدريجيا من ذلك المستوى من خلال تعبئة الموارد العادية والموارد الأخرى.

* UNW/2015/L.4.

170815 140815 15-12325 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومن الاستراتيجيات الرئيسية المعروضة بالتفصيل في المذكرة الاستراتيجية الهادفة إلى زيادة وإدامة المساهمة بالموارد الأساسية من الجهات المانحة الحكومية الحالية والجهات المانحة الناشئة والقطاع الخاص؛ والاستراتيجية الهادفة إلى تعزيز وتنويع المصادر الحالية للموارد غير الأساسية، استنادا إلى مبادرات البرمجة الرئيسية التي تضطلع بها الهيئة وإلى آليات التمويل المخصص.

وقد يود المجلس التنفيذي أن يحيط علما بهذه المذكرة المتعلقة بتعبئة الموارد باعتبارها عنصرا في الحوار المنظم الذي تجريه الهيئة حاليا بشأن تمويل خطتها الاستراتيجية، وقد يود أيضا تشجيع استمرار الحوار مع الدول الأعضاء من أجل وضع نمط لتحليل إمكانية التنبؤ بالموارد المقدمة من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتحليل مرونة هذه الموارد وتواؤمها، بما في ذلك فيما يخصّ ثغرات التمويل. وترد في الفرع السابع من المذكرة عناصر يمكن إدراجها في مقرر يتخذه المجلس.

أولا - المعلومات الأساسية والسياق

١ - ينبع التكليف بإجراء الحوار المنظم من الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧. وفي الفقرة ٤٦ من القرار، طلبت الجمعية العامة في هذا الصدد من المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج ومجالس إدارة الوكالات المتخصصة أن تقوم، حسب الاقتضاء، بإجراء حوارات منظمة خلال عام ٢٠١٤ بشأن كيفية تمويل النتائج التي يتم الاتفاق عليها في مجال التنمية في دورة التخطيط الاستراتيجي الجديدة للكيانات التابعة لكل منها، بهدف زيادة إمكانية التنبؤ بالموارد المخصصة لأنشطة محددة والحد من تقييدها وكفالة تخصيصها لأنشطة أعم، مما يوسع قاعدة الجهات المانحة ويعزز كفاءة تدفقات الموارد وإمكانية التنبؤ بها.

٢ - واستجابة لهذا التكليف المنبثق عن الاستعراض السياساتي الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) أول مشاورات غير رسمية مع المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة خلال دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٤ في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وقرر المجلس التنفيذي أن ينظم، على أساس سنوي خلال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي، حوارا منظما بشأن مسألة التمويل مع الدول الأعضاء لرصد ومتابعة مستوى التمويل، وبخاصة فيما يتعلق بالموارد العادية، فضلاً عن عناصر المرونة والمواءمة وقابلية التنبؤ فيما يتعلق بالموارد الأخرى

المقدمة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما يشمل المعلومات عن الثغرات في التمويل (المقرر ٢٠١٤/٦).

٣ - وخلال الدورة نفسها، طلب المجلس التنفيذي إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل، من خلال الحوار مع المجلس التنفيذي، استكشاف الحوافز والآليات ونوافذ التمويل الكفيلة بتوسيع قاعدة المانحين وتشجيع المانحين على زيادة مساهماتهم الأساسية، والانتقال إلى تقديم تمويل غير أساسي أقل تخصيصا، وطلب إلى الهيئة، تحقيقا لهذه الغاية، أن تقدم إلى المجلس موجزا عن استراتيجية لتعبئة الموارد لينظر فيه خلال دورته العادية الثانية في عام ٢٠١٥ (المقرر ٢٠١٤/٦). وقبل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥، أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشاوراتها الثانية خلال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥.

٤ - ويهدف الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل إلى تأمين الكتلة الحرجة من الموارد التي تحتاج إليها الهيئة لكي تنفذ خطتها الاستراتيجية، بما في ذلك ضبط النسبة بين الموارد العادية والموارد الأخرى بحيث لا تُستنزف الموارد العادية في تعويض النقص في الموارد الأخرى. ويتيح الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل الفرصة للهيئة لكي تحدد، بالتشاور مع شركائها المساهمين، أكثر الطرق فعالية لمعالجة الثغرات في التمويل. وفي إطار التحضير لهذا الحوار، توفر هذه المذكرة الاستراتيجية لمحة عامة عن استراتيجية الهيئة لتعبئة الموارد، والتي تشمل:

(أ) العلاقة التكاملية بين الموارد العادية (الأساسية) والموارد الأخرى (غير الأساسية) من أجل تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

(ب) النهج الذي تتبعه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال البرمجة لضمان تعبئة موارد أخرى (غير أساسية) عالية الجودة على أساس استرداد التكلفة الكاملة؛

(ج) الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز فعالية وكفاءة الجهود التي تبذلها الهيئة في مجال تعبئة الموارد، بما في ذلك تطبيق الطرائق الحالية على نطاقات حجمية مختلفة واستحداث النهج الجديدة.

وتسلّط المذكرة الضوء أيضا على المخاطر التي قد تنجم عن عدم قدرة الهيئة على تأمين الموارد اللازمة لتنفيذ خطتها الاستراتيجية.

٥ - وتضطلع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بجهودها لتعبئة الموارد في بيئة يغلب عليها الاهتمام المتنامي، بما في ذلك على صعيد الوثائق الختامية للعمليات الحكومية الدولية، بقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ويسودها الاعتراف بأهمية هذه القضية ووجوب توفير

الموارد الكافية لمعالجتها من أجل تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن وإعمال حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، دعت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الجهات المانحة إلى أن تدمج بشكل كامل في عملية صنع القرار وكامل دورة البرمجة لديها الالتزامات والاعتبارات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الفقرة ٢٤٤).

٦ - وبالمثل، ففي الفقرتين ١ و ٦ من الوثيقة الختامية المعتمدة مؤخرا في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، المعروفة باسم خطة عمل أديس أبابا (قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩)، كررت الدول الأعضاء التأكيد على التزامها بكفالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، وكررت التأكيد على ضرورة تعميم مراعاة المنظور الجنساني، بوسائل منها القيام بإجراءات واستثمارات محددة الهدف في معرض صوغ وتنفيذ جميع السياسات المالية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

٧ - وفي الإعلان السياسي الصادر بمناسبة الذكرى العشرين لانعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، الذي اعتُمد في الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، دعت اللجنة إلى إحداث زيادة كبيرة في الاستثمار من أجل سد الثغرات في الموارد، بوسائل منها تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر، بما في ذلك تعبئة وتخصيص الموارد المحلية وإعطاء مزيد من الأولوية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المساعدة الإنمائية الرسمية (انظر E/2015/27، الفصل الأول، الفرع جيم). وقد ازداد بدرجة كبيرة حجم التوقعات المتصلة بالدعم المقدّم من الهيئة والدور الذي تؤديه في هذا المضمار في سياق هذه العمليات الحكومية الدولية.

٨ - ومن المتوقع أيضا أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هدفا من أهداف التنمية المستدامة يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، إلى جانب توقُّع تضمين الأهداف الأخرى غايات مراعية للاعتبارات الجنسانية. وسيكون من الضروري أن يوفَّر للهيئة الكمّ الملائم من الموارد لكي تدعم الدول الأعضاء في تنفيذ هذه الالتزامات، وفقا لولايتها.

ثانيا - الكتلة الحرجة من الموارد اللازمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

٩ - الكتلة الحرجة من الموارد هي الحد الأدنى من الموارد التي يتعيّن توفيرها للهيئة من أجل التنفيذ الكامل لخطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي أقرّها المجلس التنفيذي للهيئة. ويركّز الأمين العام في مقترحه الشامل بشأن الهيئة الجامعة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على وجوب تحديد ”الاحتياجات التمويلية لمرحلة البدء“ لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عند مبلغ ٥٠٠ مليون دولار سنويا. وقد زادت الهيئة من حجم تعبئتها للموارد بصورة مطّردة منذ إنشائها من أجل بلوغ هدف الـ ٥٠٠ مليون دولار سنويا، وذلك مع

مراعاة السياق المالي والاقتصادي العالمي والأداء المالي السابق للهيئة وحجم المساهمات المتوقعة (انظر الشكل الأول).

١٠ - وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، حُسب مجموع الموارد المتوقعة بمبلغ ٦٩٠ مليون دولار، مقسّما بين موارد عادية بمبلغ ٣٤٠ مليون دولار وموارد أخرى بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار. وكانت سنة ٢٠١٤ أول سنة تتخطّى فيها الهيئة أهدافها، حيث بلغت الموارد العادية ١٦٤ مليون دولار (مقابل مبلغ مستهدف بقيمة ١٦٠ مليون دولار) وبلغت الموارد الأخرى ١٥٩ مليون دولار (مقابل مبلغ مستهدف بقيمة ١٥٠ مليون دولار الهدف). وقد شكل هذا زيادة كبيرة، بنسبة ١٧,٥ في المائة، عن سنة ٢٠١٣ (١٥٧ مليون دولار و ١١٨ مليون دولار، على التوالي).

١١ - ومن منطلق إدراك الضرورة الحتمية لتحقيق الهيئة نموا كبيرا في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وعلى ضوء المستوى الذي يتوخاه الأمين العام عند ٥٠٠ مليون دولار سنويا، حددت الهيئة مبلغ ٨٨٠ مليون دولار هدفا لها لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وذلك بواقع ٣٨٠ مليون دولار من الموارد العادية و ٥٠٠ مليون دولار من الموارد الأخرى. وقد أُدرج هذان الهدفان في الميزانية المتكاملة المعروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥.

الشكل الأول

الموارد العادية والموارد الأخرى، الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

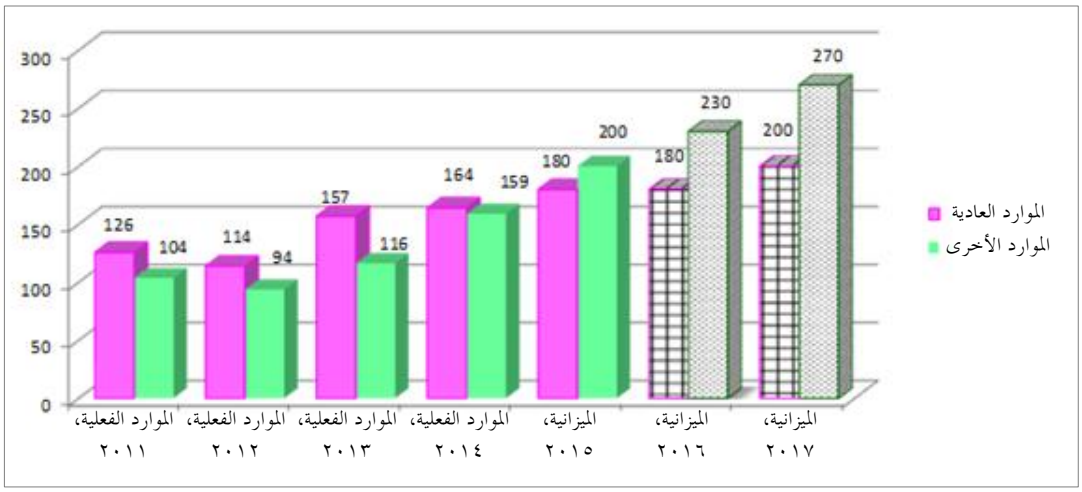

١٢ - وفي ظل خصوصية هيكلة هيئة الأمم المتحدة للمرأة كهيئة جامعة، يتعيّن أن يراعى في تمويلها توفير الموارد الكافية لتأدية جميع وظائفها، وتحديدا وظائف الدعم المعياري، ووظائف التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، والأنشطة التنفيذية. وبالتالي فإن الهيئة تتلقّى نسبة ضئيلة من مواردها الإجمالية من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وفي فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بلغت هذه الحصة ما مجموعه ١٥,٣ مليون دولار، وهو مبلغ ضئيل نسبيا في ظل ما ينبغي تغطيته من أنشطة شديدة التنوع تتعلق بتقديم الخدمات للعمليات الحكومية الدولية المعيارية، إلى جانب العمل السياساتي والتنسيقي.

١٣ - ويأتي القسم الأكبر من موارد الهيئة من التبرعات. وتماشيا مع الاستعراض السياساتي الشامل، تركز الهيئة بشدة على تعبئة الموارد الأساسية. وتمثل الموارد الأساسية أعلى قنوات التمويل جودة، وهي تدعم تنفيذ النتائج المحددة في الخطة الاستراتيجية بكامل نطاقها. وهي ضرورية أيضا لضمان أن يكون لدى الهيئة ما يلزمها من القدرة المؤسسية لتقديم البرامج العالية الأثر التي تحقق نتائج تحويلية، وضمان أن يكون لديها الهيكل المؤسسي الملائم الذي يمكّنها من استيعاب قدر أكبر من التمويل. وبالتالي فإن توافر القدر الكافي من الموارد الأساسية أمر ضروري لضمان عدم المساس بأي جزء من أجزاء الخطة الاستراتيجية.

١٤ - وتستخدم الهيئة الموارد الأساسية لغرضين رئيسيين، ألا وهما:

- تمويل الأنشطة التأسيسية في مجالات الدعوة والتنسيق والمشورة ووضع السياسات وتنفيذ العمليات على الصعد القطري والإقليمي والعالمي.
- تمكين الهيئة من تعبئة موارد أخرى لكفالة تنفيذ خطتها الاستراتيجية بالكامل.

١٥ - ويتمثل الغرض الرئيسي من الموارد غير الأساسية في تكملة الموارد الأساسية من أجل تحقيق النتائج الواردة في الخطة الاستراتيجية. ووفقا لتوصيات الاستعراض السياساتي الشامل، ينبغي أن تكون هذه الموارد قابلة للتنبؤ بها ومنضبطة زمنيا ومرنة لتقليل تكلفة المعاملات ومخاطر الحيد عن الوجهة الاستراتيجية إلى أدنى حد ممكن.

ثالثا - المخاطر المتصلة بعدم تأمين الكتلة الحرجة من الموارد

١٦ - على الرغم من تنامي الاعتراف الواسع النطاق بأهمية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فإن الالتزام السياسي العالي المستوى تجاه المساواة بين الجنسين وتجاه الهيئة لم يترجم إلى التزام مالي مكافئ.

١٧ - ويتمثل الخطر الرئيسي من عدم تأمين الموارد اللازمة في عدم قدرة الهيئة على الحفاظ على سلامة الخطة الاستراتيجية برمّتها وعدم تمكّنها من إحداث التغيير التحويلي في حياة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. وعلى وجه الخصوص، سيفضي خطر عدم تأمين الكتلة الحرجة من الموارد إلى:

(أ) الحد من قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على دعم العمل المعياري للمنظمة من خلال وضع المعايير والاضطلاع بأنشطة الدعوة القائمة على الأدلة. وقد أبرز تقييم أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية مؤخرا أن عدم كفاية الموارد قد جعل من تنفيذ القواعد والمعايير أمرا صعبا (E/AC.51/2015/9)؛

(ب) الحد من قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن تتخذ من خبراتها البرمجية في مختلف السياقات الإنمائية أساسا ترتكز عليه جهودها في مجالي وضع المعايير وإعداد السياسات، والانتقاص من قدرتها على القيام بدور المركز المعرفي في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

(ج) الانتقاص من قدرة الهيئة على التنفيذ الكامل للأنشطة التشغيلية والاستجابة للطلب المتزايد على الدعم من الدول الأعضاء؛

(د) تقويض العمل الذي تضطلع به الهيئة في مجال الدعم التقني والسياساتي، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير الخبرة الاستشارية التقنية الإقليمية بالشكل المتوخى في الهيكل الإقليمي والذي أقره المجلس التنفيذي؛

(هـ) الحد من قدرة الهيئة على إقامة شراكات استراتيجية وتوفير تنسيق فني للتغيير التحويلي. فلن تتمكّن الهيئة من تكملة الأعمال التنفيذية التي يضطلع بها شركاؤها، وستبقى مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة دون معالجة في المناطق الحرجة، ولا سيما في الدول الهشة؛

(و) الحد من قدرة هيئة الأمم المتحدة على القيام بدور فاعل في القضايا العالمية والاستجابة للتحديات والفرص الناشئة من منظور المساواة بين الجنسين، بما في ذلك ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وتغير المناخ، والحد من أخطار الكوارث؛

(ز) الحد من قدرة الهيئة على تعميم مراعاة منظور المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بشكل كامل في أعمال جهاز الأمم المتحدة الإنمائي على جميع المستويات، بما في ذلك مع منسقي الأمم المتحدة المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

١٨ - ولمعالجة هذا الخطر، يتمثل الهدف العام لاستراتيجية تعبئة الموارد التي تتبعها الهيئة في تأمين مستوى متوازن يمكن التنبؤ به من كل من الموارد الأساسية المطلوبة والموارد غير الأساسية عالية الجودة المطلوبة، وذلك من مصادر التمويل العامة والخاصة من أجل تحقيق الفعالية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للهيئة. ويتماشى هدف الهيئة مع تركيز الاستعراض السياساتي الشامل على ضرورة أن يكون كل من الموارد الأساسية وغير الأساسية قابلا للتنبؤ به، وأن تكون الموارد غير الأساسية مرنة وأن يتم التقليل من تخصيصها لأغراض محددة وأن يُحرص على مواءمتها بصورة أفضل مع أولويات البلدان المستفيدة من البرامج ومع الخطط الاستراتيجية والولايات التي تعمل على ضوئها كيانات الأمم المتحدة.

١٩ - ولتحقيق هذا الهدف، ستركز الهيئة على ثلاثة نهج تكاملية:

(أ) تعميق المساهمات الأساسية المقدمة من الدول الأعضاء وتوسيعها وإدامتها؛

(ب) توسيع نطاق الشراكات مع القطاع الخاص؛

(ج) تعزيز وتنويع الطرائق الحالية للتمويل غير الأساسي من قبيل مبادرات الهيئة البرمجية الرئيسية المقبلة وآلياتها التمويلية المخصصة.

رابعا - تعميق المساهمات الأساسية المقدمة للهيئة من الدول الأعضاء وتوسيعها وإدامتها

تعميق المساهمات الأساسية

٢٠ - من أجل تعزيز قاعدة الجهات المانحة وتأمين الالتزامات المتعددة السنوات، بذلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة جهودا حثيثة لزيادة عدد الجهات المانحة التي تساهم بمبلغ ١٠ ملايين دولار أو أكثر للموارد الأساسية، أو من يطلق عليهم ''مانحو الملايين العشرة فأكثر''. وقد ثبت أن الرسالة التي يحملها مسمّى ''مانحي الملايين العشرة فأكثر'' هي رسالة يسهل إيصالها عبر مختلف مراحل عمليات صنع القرار في الحكومات، وهي توفر هدفا بسيطا ويمكن بلوغه للعديد من الجهات المانحة التي تساهم بالفعل بتمويل مقارب لهذا المستوى. وهدف الهيئة هو أن يكون لديها ١٦ من مانحي الملايين العشرة فأكثر الذين يساهمون في المتوسط بمبلغ ١٥ مليون دولار سنويا (انظر الشكل الثاني).

الشكل الثاني

التركيبة المستهدفة لمانحي الموارد الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

(بدولارات الولايات المتحدة)

٤ جهات مانحة * ٢٠ مليون دولار = ٨٠ مليون دولار
(تحقّق من الهدف: ٢ = فنلندا والمملكة المتحدة)
٦ جهات مانحة * ١٥ مليون دولار = ٩٠ مليون دولار
(تحقّق من الهدف: ٢ = سويسرا والنرويج)
٦ جهات مانحة * ١٠ ملايين دولار = ٦٠ مليون دولار
(تحقّق من الهدف: ٢ = الدانمرك والسويد)
باقي الجهات المانحة، بما في ذلك القطاع الخاص = ٢٠ مليون دولار
المجموع: ٢٥٠ مليون دولار

٢١ - وفي حين لم يكن هناك في عام ٢٠١٠ سوى اثنين من مانحي الملايين العشرة فأكثر المساهمين بالموارد الأساسية (إسبانيا والنرويج)، ازداد عدد هذه الجهات المانحة إلى أربع في عامي ٢٠١١-٢٠١٢، ثم إلى سبع في عام ٢٠١٣ (الدانمرك، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج). وتعتمد هذه الاستراتيجية الطويلة الأجل على المناخ المالي والاقتصادي العام، ولذلك تراجع عدد مانحي الملايين العشرة فأكثر في عام ٢٠١٤ إلى ستة، وإن استمرت اثنتان من الدول الأعضاء في المساهمة بالموارد الأساسية بمبالغ تفوق مستوى الـ ٢٠ مليون دولار (فنلندا والمملكة المتحدة). وفي هذا دلالة على ضرورة مواصلة الاستثمار في الجهود الرامية إلى تعميق قاعدة الجهات المانحة والحفاظ على المستويات الحالية منعا للاعتماد المفرط على عدد صغير من المانحين. ويعرض المرفق الأول قائمة بالجهات الحكومية المانحة التي قدمت أكبر مساهمات للهيئة في عام ٢٠١٤.

٢٢ - ويتمثل التحدي الرئيسي أمام جهود الهيئة لتعبئة الموارد الأساسية من الجهات المانحة التقليدية في كيفية عكس الاتجاه التمويلي السائد الذي هو امتداد لإرث المستوى المنخفض للمساهمات التي كانت تقدّم إلى الكيانات السابقة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وهذا يتطلب مجموعة من الاستراتيجيات المترابطة، بما في ذلك صياغة الولاية الموسعة للهيئة بصورة أفضل، وتلبية توقعات جميع الجهات المستهدفة بشكل أفضل. وهو يتطلب أيضا إعطاء الهيئة موقعا

أفضل في عمليات صنع القرار والمنتديات الوطنية من خلال أنشطة الدعوة المستمرة. ومن عوامل النجاح الهامة أيضا التعبير بوضوح عن الأثر الذي يمكن أن تحدثه الهيئة في حياة المرأة والفتاة، فضلا عن تحقيق الاستفادة الكاملة من الولاية المنوطة بالهيئة في مجال التنسيق مع منظومة الأمم المتحدة.

٢٣ - ومن هذا المنطلق، أنشأت الهيئة مكاتب اتصال لتوفير إمكانات التواصل المباشر مع الحكومات في عواصم البلدان والمساعدة على إقامة صلات وثيقة مع المؤسسات الحكومية وغيرها من جهات صنع القرارات، بما في ذلك البرلمانيون، على مختلف المستويات. وتتفاعل مكاتب الاتصال أيضا مع الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات. وقد ساعد إنشاء مكاتب الاتصال الهيئة على الوصول بكفاءة إلى جهات مانحة متعددة، مع تعزيز التعاون الفني على أساس ثنائي.

٢٤ - ويوجد حاليا مكتبا اتصال في بروكسل وكوبنهاغن ينصبّ تركيزهما على تعبئة الموارد. ولتحقيق الاستفادة الكاملة من فرص تعبئة الموارد وغيرها من فرص التعاون مع اليابان وبلدان الخليج، سيُفتتح مكتبان إضافيان في عام ٢٠١٥ في طوكيو وأبو ظبي. وقد أحدث مكتب الاتصال في بروكسل زيادة في التفاعل الفني مع الاتحاد الأوروبي بخصوص المجالات ذات الأولوية المشتركة، كما أحدث زيادة في التمويل غير الأساسي المتعدد السنوات المقدّم من المفوضية الأوروبية. وبالإضافة إلى ذلك، يسّر المكتب إقامة شراكة هامة بين الهيئة وأمانة مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وبالمثل، يحقق مكتب الاتصال في كوبنهاغن نجاحا في التواصل مع بلدان الشمال الأوروبي الخمسة، حيث تحققت نتائج إيجابية على صعيد زيادة التعاون مع أصحاب المصلحة الوطنيين بشأن المجالات الفنية وزيادة أنشطة الدعوة إلى تقديم المساهمات الأساسية وغير الأساسية إلى الهيئة. ويعمل كلا المكتبين بنشاط في مجال التواصل مع القطاع الخاص بهدف تعبئة الموارد.

تنويع قاعدة الجهات المانحة

٢٥ - من أجل توسيع قاعدة الجهات المانحة من الدول الأعضاء، تنفذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة حملتها المسماة ٢٥٠/١٥٠، والتي تهدف إلى تأمين ما مجموعه ٢٥٠ مليون دولار من المساهمات بالموارد الأساسية من ١٥٠ بلدا. وفي عام ٢٠١٤، تم تقريبا بلوغ العدد المستهدف للجهات المانحة الحكومية، حيث بلغ عددها رقما قياسيا عند ١٤٣ بلدا. ويعتبر توسيع قاعدة الجهات المانحة استراتيجية مهمة أيضا من أجل البرهنة على الدعم السياسي الواسع النطاق الذي تحظى به الهيئة وولايتها العالمية، ولإذكاء الوعي بولاية الهيئة وتعميق

الإحساس بملكيتها عبر مختلف شرائح الجمهور العريض المستهدف. ويبين الشكل الثالث التوزيع العام للمساهمات بالموارد الأساسية.

الشكل الثالث

توزيع المساهمات الأساسية المقدّمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة من الحكومات في عام ٢٠١٤

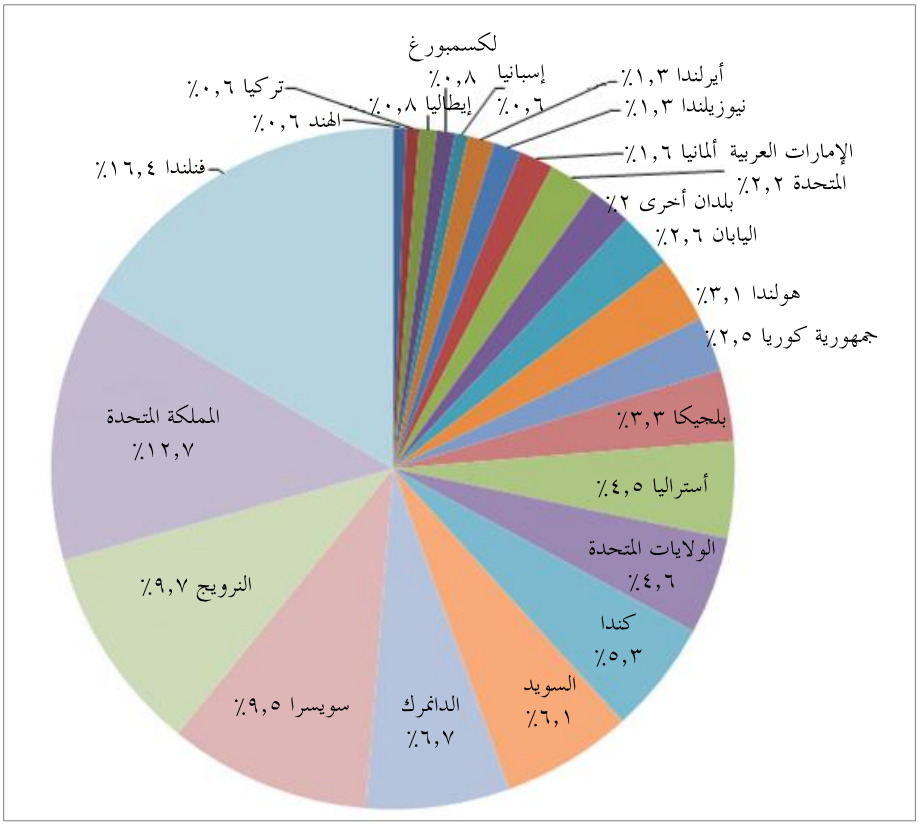

٢٦ - وتركز هيئة الأمم المتحدة للمرأة على التفاعل مع الجهات المانحة التي لديها أكبر قدر من الإمكانات لأن تصبح من الجهات المساهمة المهمة للهيئة. ومع تغيّر المشهد الاقتصادي والمالي، يتزايد حجم المساعدات الإنمائية المقدّمة من الجهات المانحة الناشئة أو غير التقليدية. وفي إطار هذه الاستراتيجية، تزيد هيئة الأمم المتحدة للمرأة من حجم تفاعلها مع مجموعة العشرين التي تضم جهات مانحة من كلا الفئتين التقليدية والناشئة.

٢٧ - وتستأثر اقتصادات بلدان مجموعة العشرين مجتمعة بنحو ٨٥ في المائة من الناتج العالمي الإجمالي، و ٨٠ في المائة من حجم التجارة العالمية، وثلثي سكان العالم. ومع ذلك، لا تمثل مساهمات هذه المجموعة سوى ثلث الموارد الأساسية التي تحصل عليها الهيئة (انظر

الشكل الرابع). وبدون المساهمات المقدمة من المملكة المتحدة، تصبح نسبة إسهام بلدان مجموعة العشرين ٢٥ في المائة فقط من الموارد الأساسية، وهي نسبة تدل على أن هناك جدوى من بذل جهد إضافي على صعيد تعبئة الموارد من هذه المجموعة، ولا سيما من الجهات المانحة التي هي من كبار المساهمين على صعيد المساعدة الإنمائية الرسمية بوجه عام.

٢٨ - وقد تلقت الهيئة مساهمات كبيرة من جهات مانحة ناشئة من بلدان مجموعة العشرين في عام ٢٠١٤، ومنها إندونيسيا والبرازيل وتركيا والصين والمكسيك والهند. وتعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا مع جهات مانحة ناشئة أخرى، مثل الإمارات العربية المتحدة وغيرها من بلدان الخليج، وقد تم بلوغ مرحلة متقدمة في ترتيبات فتح مكتب الاتصال في أبو ظبي.

٢٩ - غير أنه من المهم إدراك أنه، كما هو الحال مع القطاع الخاص، ستكون تعبئة الموارد من الاقتصادات الناشئة عملية تدريجية، وأن الهيئة ستستمر في الأجل القصير إلى المتوسط في الاعتماد إلى حد كبير على التبرعات المقدمة من الجهات المانحة التقليدية.

الشكل الرابع

النسبة المئوية للمساهمات المقدّمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٤ من أعضاء مجموعة العشرين

الاحتفاظ بقاعدة الجهات المانحة

٣٠ - لقد أدى توسيع تعريف الشراكة إلى إدراج مزيد من الأنشطة في مجالات إقامة الاتصالات وجعل دور الهيئة أوضح للعيان وإتاحة المجال للجهات المانحة لتحقيق النفع للجماهير المشمولة برعايتها من استثماراتها في الهيئة. وهذا لا ينطبق على الحكومات فحسب، بل وعلى الجهات المانحة من القطاع الخاص والأفراد.

الشفافية

٣١ - تتطلب الإدارة المسؤولة للموارد تحقُّق المساءلة والشفافية، ولذا تلتزم الهيئة بالشفافية الكاملة فيما يتعلق باستخدام ما تحصل عليه من تبرعات. ولهذا العنصر دور هام في بناء الثقة مع صناع القرار الرئيسيين، بمن فيهم البرلمانيون، ومع عموم جماهير البلدان المساهمة.

٣٢ - وتعتزم الهيئة تحقيق الاستفادة الكاملة من عضويتها في المبادرة الدولية للشفافية في المعونة لتسليط الضوء على المساهمات وإقامة نظام للتتبع وتبادل البيانات الآنية المرئية عن التنفيذ عبر الموقع الشبكي والمنشورات، وذلك وفقا لالتزامها تجاه المبادرة.

٣٣ - والهيئة على استعداد أيضا لتلبية الاحتياجات المحددة للجهات المانحة في مجال الرصد والتقييم، وبالتالي فإنها تشارك بنشاط في التقييمات والاستعراضات التي تقودها الجهات المانحة، مثل شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف، وإطار استعراض المعونة المتعددة الأطراف الخاص بالمملكة المتحدة، والتقييم القائم على الركائز الخاص بالمفوضية الأوروبية. وقد حظيت الهيئة بتقييم إيجابي في جميع هذه التقييمات من حيث قدرتها على تنفيذ ولايتها بفعالية وكفاءة.

٣٤ - وللإبلاغ العالي الجودة عن الموارد الأساسية وغير الأساسية دور هام في الحفاظ على الشراكات وتعزيزها، ولذا تعتبر الهيئة إعداد هذه التقارير وضمان جودتها أحد الجوانب الهامة لإدارة الشراكات. ويسلَّط الضوء على مساهمات المانحين أيضا في التقرير السنوي للهيئة الذي يقدم إلى المجلس التنفيذي، وفي نسخة التقرير المعدّة بصورة ملائمة لوسائط الإعلام والتي يجري توزيعها على نطاق واسع.

٣٥ - وفي إطار التزام الهيئة بالشفافية، فإنها تلتزم باتباع نمط الرقابة الداخلية المستقلة والموضوعية لتحسين فعالية وكفاءة عملياتها. ويتولى مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات إجراء مراجعات الحسابات الداخلية وما يتصل بذلك من الخدمات الاستشارية وخدمات التحقيق، بينما يعمل مكتب التقييم على تحسين فعالية الهيئة من خلال تعزيز المساءلة والتعلُّم بواسطة أنشطة التقييم والشراكة.

تسليط الضوء على المساهمات المقدمة من الجهات المانحة

٣٦ - تدرك هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تسليط الضوء على مساهمات الجهات المانحة يوفر حافزا هاما لزيادة المساهمات، ولذلك فهي تقوم بانتظام بإبراز مساهمات الجهات المانحة في موقعها الشبكي. ويجري تحديث بيانات المساهمات الأساسية بشكل شهري.

٣٧ - وبالإضافة إلى ذلك، تسلط الهيئة الضوء على ''مانحي الملايين العشرة فأكثر'' عن طريق نشر سلسلة من المقابلات مع الوزراء على الموقع الشبكي، حيث ينصبّ التركيز على الأهمية التي توليها الحكومة المانحة للمساواة بين الجنسين؛ ومدى مراعاة تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في سياسات المعونة المتعددة الأطراف التي تتبعها الجهة المانحة؛ ومدى أهمية الدور الذي تؤديه الشراكة القائمة بين الجهة المانحة والهيئة في توجيه المساعدات الإنمائية. وتعتزم هيئة الأمم المتحدة تنظيم مقابلات مماثلة مع كبار المساهمين من البلدان المستفيدة من البرامج.

٣٨ - ويتم إطلاع الجهات المانحة على الثغرة التمويلية التي تواجهها الهيئة من خلال تشكيلة منوعة من العروض البصرية على الموقع الشبكي للهيئة، ومنها مثلا ما يوضح عدد الحكومات المساهمة والمبلغ الإجمالي لتبرعات الموارد الأساسية المتعهد بها. ويجري كذلك تسليط الضوء على اتجاهات مساهمات الجهات المانحة الأكبر بواسطة رسوم بيانية تفاعلية تبيّن سجل الجهة المانحة في تقديم المساهمات الأساسية. وستواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة تحسين موقعها على شبكة الإنترنت بحيث يتوافق مع أفضل الممارسات، ومنها مثلا بوابة الميزانية البرنامجية لمنظمة الصحة العالمية[(١)].

٣٩ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهيئة تعد الكيان الوحيد التابع للأمم المتحدة الذي يمنح البلدان المتصدرة لقائمة البلدان المانحة مقاعد عضوية في مجلسه التنفيذي (أربعة مقاعد). ويعد تصنيف بلد ما في فئة ''البلدان المساهمة حافزا للدول الأعضاء على زيادة مساهماتها المالية لتكتسب ظهورا أقوى ودورا أكبر من خلال العضوية في المجلس التنفيذي.

خامسا - توسيع نطاق الشراكات مع القطاع الخاص

٤٠ - تكملةً لاستراتيجية هيئة الأمم المتحدة للمرأة الهادفة إلى تعميق وتوسيع وإدامة المساهمات الأساسية المقدمة من الدول الأعضاء، تولي الهيئة اهتماما متزايدا لبناء الشراكات الاستراتيجية مع القطاعين الخاص والتطوعي، بما في ذلك الشركات الخاصة والمؤسسات والأفراد. وعلى الرغم من أن معظم مساهمات القطاع الخاص التي وردت إلى الآن كان

(١) يمكن الاطّلاع عليها على العنوان الشبكي: https://extranet.who.int/programmebudget/.

مخصصا للموارد غير الأساسية، تسعى الهيئة إلى إحداث تحول لصالح التمويل الأساسي والتمويل المخصص بشروط ميسرة. وقد تبيّن من تجربة عدد من الوكالات أنه من الممكن أن يصبح القطاع الخاص مساهما مهما بالموارد الأساسية.

الشركات الخاصة والمؤسسات

٤١ - تسعى هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى إقامة علاقة تعاونية طويلة الأجل مع شركات القطاع الخاص من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في ممارسات مؤسسات الأعمال وثقافاتها وسلاسل قيمتها وفي مكان العمل بوجه عام. وتحقيقا لهذه الغاية، تتفاعل الهيئة مع شركاء من القطاع الخاص من خلال طرائق مبتكرة، وذلك سعيا لتحقيق هدف طويل الأجل هو تكوين مجموعة يعوّل عليها من مقدّمي الدعم المالي للهيئة.

٤٢ - وقد تم في عام ٢٠١٣ إطلاق المجلس الاستشاري لقيادات القطاع الخاص الذي يضم ١٠ رؤساء تنفيذيين لكبار الشركات العالمية. ويلتزم أعضاء المجلس بالإسراع بوتيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي للمرأة والفتاة في جميع أنحاء العالم من خلال توظيف الحصيلة التراكمية لخبراتهم ونفوذهم ومواردهم من أجل تحقيق نتائج أفضل. وتعتزم الهيئة توسيع المجلس من حيث عضويته والنطاق الجغرافي لنفوذه، كما ستعمل مع هذه المجموعة على وضع استراتيجيات مركزة لضمان الإسهام في ولاية الهيئة بإسهامات قابلة للقياس.

٤٣ - وبالمثل، ففي إطار مبادرة ”IMPACT 10x10x10“، ضمن حملة تضامن الرجال مع النساء (HeForShe)، قطع ١٠ رؤساء تنفيذيين على أنفسهم التزامات غير مسبوقة لجعل المساواة بين الجنسين أولوية مؤسسية ولدفع عجلة التغيير داخل شركاتهم وخارجها. ومن المتوقع أن يفضي هذا النوع من المشاركة إلى تحسين الدعم المقدم إلى الهيئة في الأجل الطويل.

٤٤ - وفي عام ٢٠١٤، وردت مساهمات من القطاع الخاص بما مجموعه ٧,٩ ملايين دولار من مجموعة متنوعة من الشركات، ومن بينها كوكاكولا وتابروير براندز ويونيليفر وبرويا لمستحضرات التجميل، ومن خلال شراكات مع عدد من المؤسسات الخاصة.

٤٥ - واعترافا من الهيئة بتنامي أهمية المؤسسات الخاصة، اتّبعت نهجا استراتيجيا في تطوير شراكات مع عدد من المؤسسات، ومنها مؤسسة روكفلر، ومؤسسة وليام وفلورا هيوليت، ومؤسسة UNHATE، ومؤسسة شيريل سابان للمرأة والفتاة، ومؤسسة فورد، ومؤسسة زونتا الدولية، ومؤسسة لوكسيتان، ومؤسسة أنجليكا فوينتيس. وتتبع الهيئة تجاه المؤسسات نهجا أشمل من مجرد جمع الأموال بالمفهوم التقليدي، فهو يشمل التزام المؤسسات الدائم بدعم تعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في استراتيجياتها وأولوياتها، مما يؤثر بالتالي على أهداف

التمويل في الأجل الطويل. ويجري حاليا العمل على استغلال عدد من الفرص القائمة لإقامة الشراكات مع المؤسسات.

٤٦ - وقد قامت الهيئة أيضا بتطوير أنواع جديدة من الشراكات لتوسيع نطاق وصولها إلى الجهات الداعمة غير التقليدية. ومن أمثلة ذلك الشراكة التي أُطلقت مؤخرا مع نادي فالنسيا لكرة القدم. فمن خلال هذه الشراكة، يلتزم النادي بتقديم حد أدنى من المساهمة في الموارد الأساسية بانتظام، وبتسليط الضوء على الهيئة بين مشجّعيه الذين يعدّون بالملايين. ويُتوقّع أن تكون هذه الشراكة بمثابة تشجيع لعموم الجمهور على تقديم المساهمات وعنصرا داعما للجهود الرامية إلى توعية عموم الجمهور بقضايا المساواة بين الجنسين.

الأفراد

٤٧ - في إطار الاستراتيجية التي تتبعها هيئة الأمم المتحدة للمرأة تجاه القطاع الخاص، تستهدف الهيئة أيضا الأفراد، بمن فيهم الأثرياء وموظفي الشركات وعموم الجمهور. وتسعى الهيئة إلى تكوين مجموعة من المانحين الأفراد الذين يساهمون في مواردها الأساسية ويدعمون ولايتها من خلال تبرعاتهم المنتظمة.

٤٨ - وتحقيقا لهذه الغاية، ستستغل الهيئة النجاح الذي تحقق في العديد من الحملات، بما في ذلك حملة تضامن الرجال مع النساء، وحملة متحدون من أجل إنهاء العنف ضد المرأة، وحملة المساواة بحلول ٢٠٣٠: لنحث الخطى من أجل المساواة بين الجنسين. ومن خلال الاستثمار في أدوات وتقنيات جمع الأموال التي أثبتت جدواها من أجل تحويل داعمي الحملات ومناصريها إلى أفراد مانحين، ستسعى الهيئة إلى تكوين قاعدة متينة من مقدمي الدعم المالي الملتزمين بتقديم المساهمات المنتظمة.

٤٩ - وعلى وجه الخصوص، ستستفيد الهيئة من شبكة لجانها الوطنية، وهي منظمات مستقلة غير حكومية تعمل على التوعية بولاية الهيئة وجمع الأموال لصالحها. وتضطلع هذه اللجان بالفعل بدور هام في ممارسة النشاط الدعوي مع حكوماتها ومع البرلمانيين وغيرهم من صانعي القرارات لحملهم على زيادة حجم الدعم المالي المقدّم إلى الهيئة. وقد أثبتت هذه اللجان أيضا قدرتها على تيسير إقامة الشراكات مع الشركات الخاصة.

٥٠ - وفي الوقت الحالي، يتراوح مجموع المساهمات السنوية المقدمة من اللجان الوطنية بين مليون دولار و ١,٥ مليون دولار. غير أنه مما لا شك فيه أن اللجان الوطنية لديها إمكانات كبيرة ويمكنها أن تولّد تمويلا كبيرا للهيئة في الأجل المتوسط إلى الطويل. وفي السنوات القادمة، ستعمل هيئة الأمم المتحدة عن كثب مع اللجان الوطنية من أجل تطوير برامج

لتشجيع فرادى برامج جمع التبرعات من عموم الجمهور، مثل مبادرات تقديم المساهمات في صورة مبالغ تُدفع شهريا.

٥١ - وهناك حاليا لجان وطنية تعمل في ١٤ بلدا، ألا وهي: أستراليا، وألمانيا، وأيسلندا، وإيطاليا، وسنغافورة، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، والمملكة المتحدة، والنرويج، والنمسا، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. وفي حين أن مبادرات جمع التبرّعات من الجمهور ستُنفّذ في عدد محدود من البلدان في الأجل القصير، فإن عدد البلدان المستهدفة سيزداد في المدى المتوسط.

٥٢ - وستتطلب هذه المبادرات استثمارات في التكنولوجيات الرقمية وفي غير ذلك من قنوات التسويق، فضلا عن بناء قدرات اللجان الوطنية التي يشكل المتطوعون أغلبية القائمين عليها، والتي تتباين قدراتها المؤسسية ونتائجها. وتقدم الهيئة بالفعل الدعم التقني في مجالي الحوكمة وجمع الأموال من أجل تعزيز قدرات اللجان الوطنية. وسيجري تعزيز هذا الدعم من أجل زيادة حجم المساهمات المقدمة من الجمهور والمساعدة على تكوين شبكات من الأفراد الأثرياء الذين يدعمون الهيئة ماليا.

٥٣ - ولتحقيق الاستغلال الأمثل لفرص التمويل من الجهات المانحة الخاصة، التي تختلف عن الحكومات من حيث احتياجاتها وثقافاتها وتوقّعاتها، يلزم توافر مجموعة خاصة من المهارات التقنية والأدوات، كما يلزم توافر قدر واف من القدرات. وستقوم الهيئة بانتظام بتقييم جهود تعبئة الموارد التي تبذلها مع القطاع الخاص من حيث فعالية الكلفة، وبتصحيح حجم الموارد التي تخصصها لهذا المجال.

سادسا - تعزيز وتنويع طرائق التمويل غير الأساسي

٥٤ - يشير الأمين العام في تقريره عن تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية إلى أن تمويل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية في شكل موارد مخصصة غير أساسية قد شهد زيادةً كبيرة مع الزمن، وشكل نحو ٧٥ في المائة من إجمالي الموارد في عام ٢٠١٣، مقارنة بنسبة ٥٦ في المائة في عام ١٩٩٨. ولدى النظر إلى الأنشطة المتصلة بالتنمية وحدها، مستثناةً منها أنشطة المساعدة الإنسانية، يمكن ملاحظة أن الموارد غير الأساسية شكلت ٦٩ في المائة من إجمالي الموارد في عام ٢٠١٣، مقارنة بـ ٥١ في المائة في عام ١٩٩٨ (A/70/62-E/2015/4، الفقرة ١٥).

٥٥ - وعلى نفس المنوال، تعدّ الموارد غير الأساسية المصدر الأسرع نموا من بين مصادر تمويل الهيئة. فقد جمعت الهيئة ١٥٩ مليون دولار من الموارد غير الأساسية في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٣٥ في المائة عن عام ٢٠١٣. وتعدّ السويد والنرويج والمفوضية الأوروبية وأستراليا وسويسرا أكبر الجهات المانحة المساهمة بالموارد غير الأساسية، حيث يبلغ مجموع مساهماتها ٦٦ مليون دولار. وبلغ مجموع التمويل من الشركاء من القطاع الخاص، الجديد منهم والموجود من قبل، لعام ٢٠١٤ ما قدره ٧,٩ ملايين دولار، مقارنة بـ ٥,٦ ملايين دولار في عام ٢٠١٣.

٥٦ - وبالإضافة إلى الدول الأعضاء والقطاع الخاص، ستسعى الهيئة بشكل متزايد إلى الاستفادة من مصادر أخرى للتمويل غير الأساسي، بما في ذلك المؤسسات المالية ومصارف التنمية الإقليمية من قبيل البنك الدولي، ومن ترتيبات تقاسم التكاليف مع الحكومات الشريكة، مثل البرازيل والكاميرون والمكسيك، ومن مصادر مبتكرة من قبيل صناديق المناخ.

٥٧ - وستستند استراتيجية الهيئة لتعزيز وتنويع المصادر الحالية للتمويل غير الأساسي إلى عدد محدود من مبادرات البرمجة الرئيسية وآليات التمويل المشتركة القابلة للتطبيق على نطاقات حجمية مختلفة.

مبادرات البرمجة الرئيسية

٥٨ - تعمل الهيئة حاليا على تدوين أنشطتها التنفيذية في المجالات الخمسة ذات الأولوية المندرجة في الخطة الاستراتيجية ودمجها في عدد محدود من مبادرات البرمجة الرئيسية العالية الأثر والقابلة للتطبيق على نطاقات حجمية مختلفة. ومن خلال استغلال وفورات الحجم التي تعدّ من السمات الملازمة لعمليات البرمجة، ستفضي مبادرات البرمجة الرئيسية إلى خفض تكاليف المعاملات وزيادة الكفاءة وضمان عدم استنزاف الموارد الأساسية في تعويض النقص في التمويل غير الأساسي.

٥٩ - وستكون مبادرات البرمجة الرئيسية مكمّلة للأعمال الجارية في المكاتب القطرية للهيئة، وستبدأ من حيث انتهت هذه الأعمال، وستكون متوافقة تماما مع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وتماشيا مع توصيات الاستعراض السياساتي الشامل بخصوص الحرص على إضفاء المرونة على الموارد غير الأساسية، سيتاح للشركاء في التمويل خيار تخصيص مساهماتهم تخصيصا ميسّرا على المستوى المواضيعي من خلال مبادرات البرمجة الرئيسية. وسيكون خيار التخصيص المواضيعي الميسّر هذا مكمّلا لخيارات التخصيص الميسّر

القائمة على المستوى الإقليمي أو القطري من خلال توجيه التمويل مباشرةً إلى المذكرات الاستراتيجية وخطط العمل السنوية.

٦٠ - وتستند كل مبادرة من مبادرات البرمجة الرئيسية إلى واحدة من نظريات التغيير الشاملة التي تحدد العلاقات السببية والإجراءات المطلوبة من جميع الشركاء من أجل إحداث التغيير التحويلي في كل مجال من المجالات ذات الأولوية المندرجة في الخطة الاستراتيجية. وستحقق مبادرات البرمجة الرئيسية التوافق بين الولايات المركّبة المنوطة بالهيئة في المجالات المعياري والتنسيقي والتنفيذي لتلبية الاحتياجات الفريدة لكل سياق إنمائي بصورة متسقة. وهي ستمكّن الهيئة من توفير التنسيق الفني للنتائج من خلال إتاحة المجال للهيئة لتحديد دورها بدقة وتحديد ماهية الشراكات الاستراتيجية اللازمة في كل سياق من أجل تحقيق التغيير التحويلي. وستُترجم الدروس والممارسات الفُضلى المستفادة من تنفيذ مبادرات البرمجة الرئيسية إلى منتجات معرفية تستنير بها أعمال تقرير السياسات وجهود البرمجة التي تضطلع بها الهيئة مستقبلا.

٦١ - وسيُنفّذ معظم مبادرات البرمجة الرئيسية عن طريق حافظة من المشاريع القطرية المدعومة بمرافق تقنية إقليمية و/أو عالمية حسب الاقتضاء. وبالتالي، ستتولى مكاتب الهيئة قيادة الجهود المبذولة لحشد التمويل لمبادرات البرمجة الرئيسية، وذلك من منطلق إدراك أن عمليات اتخاذ قرارات تخصيص الأموال من جانب الجهات المانحة تميل بشدة إلى المنحى اللامركزي الذي يعطي الأفضلية للتحرّك على المستوى القطري، كما أن هذا يتسق مع رغبة الهيئة في تحقيق الاستفادة من تحمّل الحكومات الشريكة قسما إضافيا من التكاليف.

آليات التمويل المشتركة

٦٢ - استجابةً من الهيئة للاستعراض السياساتي الشامل الذي يجري كل أربع سنوات (A/70/62-E/2015/4، الفقرة ١٨)، فإنها ستواصل تعزيز عمليات البرمجة المشتركة أينما كان هذا ملائما. وتستند آليات التمويل المشتركة إلى أساس مواضيعي، ويراعى فيها التواؤم مع الأهداف الاستراتيجية للوكالة المعنية. وتماشيا مع التركيز على اتساق المنظومة، أصبحت هذه الآليات حاضرة بقوة في مشهد التمويل العالمي الأوسع على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، ومن المرجح أن تكتسب مزيدا من الأهمية في دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٦٣ - وقد تلقت الهيئة منذ إنشائها أكثر من ١٢٠ مليون دولار من خلال آليات الأمم المتحدة المشتركة للتمويل، بما في ذلك البرامج المشتركة والصناديق الخاصة بمبادرة ”توحيد

الأداء'' وصناديق الأمم المتحدة العالمية، ولا سيما صندوق بناء السلام[٢]. ويُتوقّع أن تؤدي الصناديق المواضيعية القطرية والعالمية دورا متزايد الأهمية في هيكل تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع تكثيف الهيئة دعمها لإشراك المرأة في العمل الإنساني وفي أنشطة صون السلام والأمن والإجراءات المتصلة بالمناخ. وعلى وجه الخصوص، ستستغل الهيئة الشراكات الاستراتيجية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى للوصول إلى الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ وصندوق المناخ الأخضر.

٦٤ - وعلاوة على ذلك، ستستمر هيئة الأمم المتحدة في تأدية وظيفة الأمانة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة، وهو الوحيد بين الآليات المشتركة بين الوكالات لتقديم المنح المكرّس حصرا لإنهاء العنف ضد المرأة والفتاة. وبالإضافة إلى آليات التمويل المشتركة بين الوكالات المتعددة، تدير الهيئة أيضا صندوقها الخاص للمساواة بين الجنسين، الذي أنشئ في الأصل بمساهمة من إسبانيا بمبلغ ٦٥ مليون دولار. ويركز الصندوق، الذي هو آلية لتقديم المنح، على تمكين المرأة في الميدانين السياسي والاقتصادي.

٦٥ - وتمكّن هذه الآليات الجهات المانحة من تمويل المنح المباشرة التي تقدّم إلى المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية بعد إجراء عمليات اختيار صارمة وشفافة وتنافسية. وبالإضافة إلى خفض تكاليف المعاملات التي تتكبدها الجهات المانحة، تبسّط هذه الصناديق عمليات إدارة المساهمات والإبلاغ عنها. وقد قام كل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة وصندوق المساواة بين الجنسين بتعبئة الموارد من الدول الأعضاء واللجان الوطنية للهيئة والقطاع الخاص. وفي عام ٢٠١٤، جمع الصندوق الأول ١٤,٨ مليون دولار من ٢٢ جهة مانحة، بينما جمع الثاني ١,٩ مليون دولار، إلى جانب التزامات بمبلغ ٤ ملايين دولار من ١١ جهة مانحة.

٦٦ - وكذلك فإن تدوين أنشطة برمجة الهيئة ودمجها في عدد محدود من مبادرات البرمجة الرئيسية سيتيح المجال للهيئة لتحسين تقييم الاحتياجات التمويلية والثغرات حسب المجال المواضيعي. وبالنسبة إلى بعض مبادرات البرمجة الرئيسية، ستنشئ هيئة الأمم المتحدة للمرأة مرافق تمويلية مخصصة لمعالجة الثغرات التمويلية الهيكلية. وفي شراكة مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والأمم المتحدة، ستطلق هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٥ أداة تحفيزية عالمية في مجال المرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني، وستكون مهمتها الرئيسية هي معالجة الثغرة التمويلية الحالية وتحسين الانضباط الزمني لعمليات الاستثمار الهادفة إلى إشراك المرأة

(٢) المصدر: مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء (http://mptf.undp.org).

وإعطائها أدوارا قيادية وتمكينها في سياقات التصدي للأزمات والسلام والأمن (الشكل الخامس). ومن منطلق إدراك الدور الحيوي الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني المحلية في إحلال وصون السلام، ستستثمر هذه الآلية في تعزيز المنظمات المحلية، ولا سيما المنظمات النسائية المنطلقة من القاعدة الشعبية، وفي تحسين التنسيق والاتساق السياساتي.

الشكل الخامس

الدور الذي ستؤديه الأداة التحفيزية العالمية المزمع إنشاؤها في سدّ الثغرة التمويلية الموجودة عند الانتقال من مرحلة الأزمة إلى مرحلة بناء السلام والانتعاش

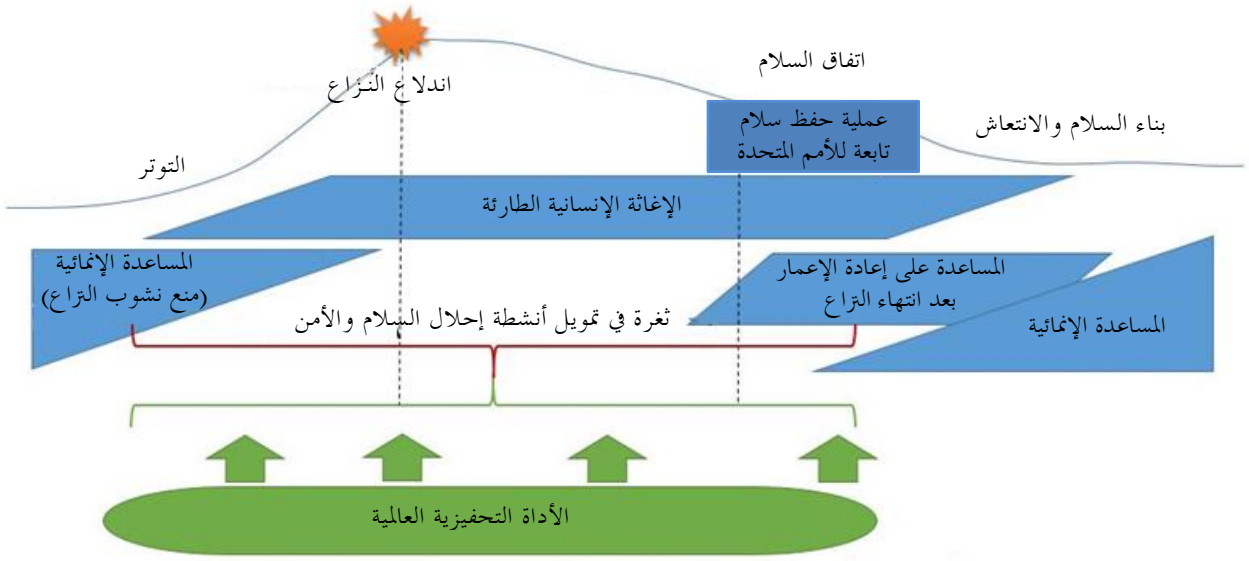

* وفقا لدراسة صدرت مؤخرا عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية، كان ٢ في المائة فقط من المعونات المقدمة لأغراض إحلال السلام والأمن في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ يستهدف تحقيق المساواة بين الجنسين.

المصدر: المبادئ التوجيهية المواضيعية في مجال بناء السلام، الصادرة عن الوكالة اليابانية للتعاون الدولي في عام ٢٠١١

سابعا – الخلاصة

٦٧ – كما تُبيّن هذه المذكرة، ثمّة نمو تشهده قاعدة الجهات المانحة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. ومع ذلك، ما زال هناك تباين في النمو بين الدول الأعضاء، وما زال النمو أبطأ من أن يلبي متطلبات التنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية وإحداث تغييرات تحويلية للمرأة والفتاة.

٦٨ – وقد شكلت الأنشطة المتعلقة باستعراض وتقييم السنوات العشرين لمنهاج عمل بيجين إسهاما في زيادة بروز الثغرات الرئيسية ولفت مزيد من الانتباه إليها، بما فيها الثغرات التمويلية التي ما برحت تعيق التنفيذ الكامل والفعال والمعجّل لجدول أعمال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وفي إطار جهودها لتعبئة الموارد، ستستمر الهيئة في ريادة المبادرات الهادفة إلى إذكاء الوعي بمسألة عدم كفاية الاستثمار في المساواة بين الجنسين في جميع السياقات، وفي الهيئة بوجه خاص، وذلك بهدف زيادة حجم المساهمات لسد ثغرات التمويل والتنفيذ الحالية.

٦٩ – وفي هذا السياق، تخطط الهيئة للعمل عن كثب مع الدول الأعضاء في مجلسها التنفيذي وغيرها من الدول الأعضاء لتعزيز تمويل الهيئة. ويؤدي الحوار المنظم بشأن تمويل الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ دورا هاما في هذا الصدد. وفي إطار عملية استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية، ستقف الهيئة على مدى التقدم المحرز وتتعرّف على الفرص المتاحة للتمويل. وستعقد الهيئة سلسلة من الاجتماعات غير الرسمية لبحث مسألة التمويل، فضلا عن استراتيجيات تعبئة الموارد ذات الصلة، بهدف تقديم تقرير كامل إلى المجلس التنفيذي عن تقدير تكاليف الخطة الاستراتيجية.

٧٠ – وقد يودّ المجلس التنفيذي القيام بما يلي:

١ – أن يحيط علما بالمذكرة المتعلقة بتعبئة الموارد كعنصر من عناصر الحوار المنظم الجاري بشأن تمويل الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأن يرحب بالتقدم الذي أحرزته الهيئة في هذا الصدد.

٢ – أن يشجع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الدخول في حوارات غير رسمية مع الدول الأعضاء في فترات ما بين دورات المجلس لضمان إحراز تقدم مستمر بخصوص المسألة الحرجة المتمثلة في تمويل الهيئة.

٣ – أن يشدد على أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة بحاجة إلى مزيد من الموارد المالية من أجل تنفيذ خطتها الاستراتيجية بالكامل، وأن يشجع في هذا الصدد جميع الدول الأعضاء

على زيادة المساهمات الأساسية والمساهمات غير الأساسية المرنة التي تقدمها إلى الهيئة بمنوال ثابت وعلى نحو يمكن التنبؤ به، وعلى مدى عدة سنوات أينما أمكن؛

٤ - أن يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في سياق الحوار المنظم بشأن مسألة التمويل، أن تقدم تقريرا في دورة المجلس العادية الثانية لعام ٢٠١٦ يتضمن تحليلا لمدى اتسام الموارد المقدّمة لأغراض تنفيذ الخطة الاستراتيجية بالمرونة والمواءمة والقابلية للتنبؤ بها، وبما يشمل تحليل الثغرات التمويلية.

المرفق

كبار مقدّمي المساهمات إلى هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عام ٢٠١٤

(بدولارات الولايات المتحدة)

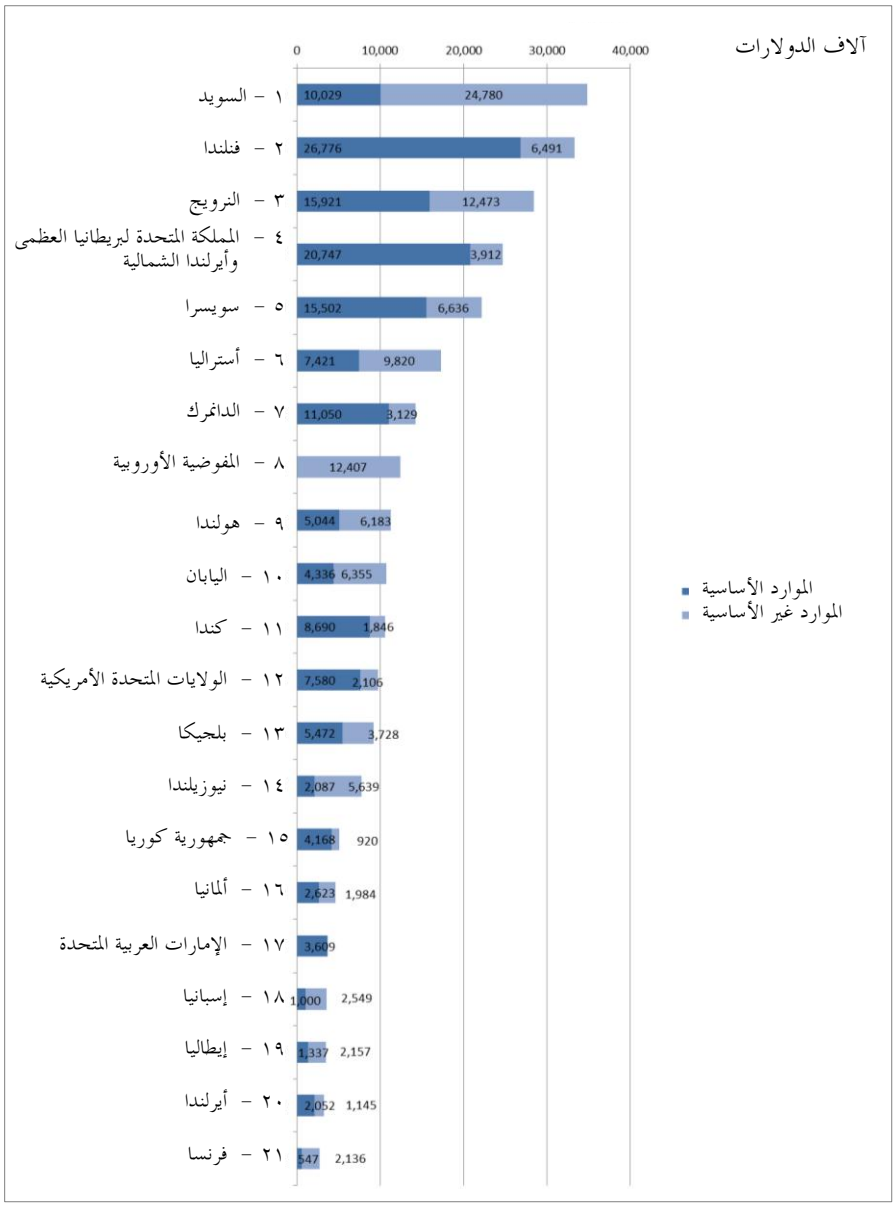

ملاحظات:

١ – تشمل أرقام الموارد غير الأساسية صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة وصندوق المساواة بين الجنسين.

٢ – المفوضية الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي هي منظمة مكونة من الحكومات الأعضاء في الاتحاد.